الجمهورية التونسية
الحمد لله
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عـ13ـدد
تـاريخ القــرار: 27 سبتمبر 2012

قـــــــــــرار

بتـاريخ27 سـبتمبر 2012، أصـدر رئـيس الهيئـة الوطنيـة للاتصـالات القـرار عـــ**13**ـــدد فـي مـادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعيــة: شــركة ' فــي شــخص ممثلهــا القــانوني الكــائن مقرهــا الاجتمــاعي

من جهـــــــة

المدعى عليهما:

- شــركة ' فــي شــخص ممثلهــا القــانوني المعــين مقــره الاجتمــاعي .
- شــركة ' فــي شــخص ممثلهــا القــانوني الكــائن مقرهــا الاجتمــاعي بـــ

من جهـــــــة أخرى

بعـد الإطـلاع علـى مجلـة الاتصـالات الصـادرة بمقتضـى القـانون عـــ01ـــدد لسـنة 2001 المـؤرخ فـي 15 جـانفي 2001، المـنقح والمـتمم بالقـانون عـــ46ـــدد لسـنة 2002 المـؤرخ فـي 7 ماي 2002 وبالقانون عـ01ـدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008.

وبعـد الاطـلاع علـى الأمـر عـــ3026ـــدد لسـنة 2008 المـؤرخ فـي 15 سـبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.

وبعـد الاطـلاع علـى قـرار الهيئـة عـــ15ـــدد المـؤرخ فـي 14 أفريـل 2011 والمتعلـق بالمبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل.

وبعـد الاطـلاع علـى المطلـب المقـدم مـن طـرف شـركة بتـاريخ 21 سـبتمبر 2012 والمتضـمن طلبهـا اتخـاذ تـدابير وقتيـة تقضـي بالتـدخل الفـوري والعاجـل لإنهـاء

الممارسات الغير المشروعة والمنافية لقواعد المنافسة الصادرة عن المدعى عليهما "
و .

من حيث الشكل :

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل :

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن كانت قد تقدمت بتاريخ 21 سبتمبر 2012 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد كل من شركتي و ' سجلت بدفاتر الهيئة تحت عـ44ـدد وتضمنت طلب تدخل الهيئة لاتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لإلزام كل من شركتي و " ' لسحب العرض التجاري Promo ADSL Tunet الذي يتم تسويقه إلى غاية 25 أكتوبر 2012 وسحب كل الوسائط الاشهارية ذات العلاقة بصفة نهائية والتنبيه عليهما بضرورة التقيد بمقتضيات التشريع الجاري به العمل في مجال توفير خدمات الهاتف القار (الانترنات) و احترام قواعد المنافسة النزيهة.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من بعض الممارسات التي أقدمت عليها شركة ' بمعية مزود خدمات الانترنات والمنافية حسب دعواها لقواعد المنافسة المشروعة وللضوابط القانونية والتنظيمية لتسويق العروض التجارية والمتمثلة في ترويجهما، إلى غاية 25 أكتوبر 2012، لعرض ترويجي تحت التسمية التجارية Promo ADSL Tunet يتسنى من خلاله لكل مشترك جديد في خدمة ADSL من فئة 1 إلى 20 ميغابيت الانتفاع بعدة امتيازات تتمثل في اشتراك مجاني لمدة 5 إلى 8 أشهر ورصيد هاتف جوال بقيمة 30 دينار (10 دينار شهريا طيلة 3 أشهر كاملة) صالح نحو شبكة بالإضافة إلى التمتع بعرض جزافي ضمن خدمة الانترنات "forfait Internet 3G de 2 Go " لمدة شهر كامل.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من المعلقة الاشهارية للعرض محل النزاع تحتوي على وصف لخصائصه التجارية.

وحيث شددت العارضة على اعتبار أنّ ما آتته بمعية مزود خدمات الانترنات ' من ممارسات يشكل خرقا للضوابط القانونية والتنظيمية للعروض التجارية وتجاهل للتشاريع الجاري به العمل وذلك من خلال إقدامهما على ترويج عرض تجاري دون أن يتم إعلامها مسبقا بوصفها المالكة الوحيدة للبنية التحتية، مضيفة أنها الجهة المؤهلة الوحيدة التي خول لها القانون اقتراح عرض إعادة البيع لخدمة ADSL و أنها المسؤول الأول تجاه منظم قطاع الاتصالات والمستهلك عامة عن جودة هذه الخدمة ومدى مطابقتها للمواصفات المحلية والدولية.

كما أشارت أن الامتيازات الممنوحة من قبل يشكل بيعا بالخسارة وخرقا لقواعد المنافسة النزيهة وأن التمديد في ترويج العرض موضوع النزاع يمثل مخالفة لقرار الهيئة عدد 15 المؤرخ في 14 افريل 2011 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية الخاصة بترويج عروض التفصيل وأن مواصلة المدعى عليهما ترويج هذا العرض من شانه أن يلحق بها أضرار مادية ومعنوية ويزيد في تفاقمها.

وحيث انتهت الشركة المدعية إلى طلب تدخل رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات لاتخاذ التدابير الوقتية التي يقتضيها القانون لوضع حد للممارسات غير المشروعة والمنافية لقواعد

المنافسة الصادرة عن المدعى عليهما في ترويج العرض التجاري Promo ADSL Tunet بشكل غير قانوني .

<u>في الطلبات</u>

حيث يهدف المطلب الراهن إلى استصدار قرار تحفظي استعجالي يقضي بوضع حد للممارسات غير المشروعة التي أقدمت عليها بمعية مزود خدمات الانترنات " والمنافية حسب ادعائها لقواعد المنافسة وذلك بالإذن بإيقاف تسويق العرض الترويجي Promo ADSL Tunet.

وحيث اتضحأنّ المدعى عليهما قد توليا فعلا ترويج العرض التجاري موضوع النزاع الذي يخول لكل مشترك جديد بخدمة ADSL من فئة 1 إلى 20 ميغابيت الانتفاع بعدة امتيازات تتمثل في اشتراك مجاني لمدة 5 إلى 8 أشهر ورصيد هاتف جوال بقيمة 30 دينار (10 دينار شهريا طيلة 3 أشهر كاملة) صالح نحو شبكة بالإضافة إلى التمتع بعرض جزافي ضمن خدمة الانترنات "forfait Internet 3G de 2 Go " لمدة شهر كامل.

وحيث أن البت في المطلب الراهن يقتضي الوقوف عند مسألة جوهرية تتعلق بالنظر في مدى احترام المدعى عليهما للصيغ القانونية التي تنظم العروض التجارية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات .

<u>في مدى احترام المدعى عليها للصيغ القانونية المنظمة للعروض التجارية :</u>

حيث يخضع تسويق العروض التجارية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات إلى أحكام الأمر عـ3026ـدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ والى قرار الهيئة عـ15ـدد المؤرخ في 14 افريل 2011 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل.

وحيث نص الفصل 3 (أ) من هذا الأمر على انه يتعين على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وقبل تسويق عروضهم التجارية توجيه نظير من وثيقة إشهار التعريفات إلى الهيئة خمسة عشر يوما على الأقل قبل تسويق أي خدمة جديدة يعتزم المشغل إسدائها لحرفائه.

وحيث مكنت أحكام الفصل سابق الذكر الهيئة الوطنية للاتصالات من أن تفرض على مشغلي الشبكات إدخال تغييرات على تعريفات خدماتهم أو على شروط بيعها إذا اتضح أن هذه العروض لا تحترم قواعد المنافسة المشروعة .

وحيث يستشف مما سبق، أن ترويج العروض التجارية من قبل المشغلين يخضع وجوبا وقانونا إلى موافقة الهيئة التي تتكفل مصالحها المختصة بدراستها من مختلف جوانبها القانونية والفنية وخاصة التعريفية والتثبت من مدى احترامها للمبادئ المار ذكرها وتتولى الهيئة رفض كل عرض تجاري اتضح لها عدم مراعاته لتلك المبادئ والشروط.

وحيث أن الهدف الأساسي من وضع ضوابط قانونية لتنظيم العروض التجارية للمشغلين لا يكمن في إخضاع الأنشطة التجارية للمشغلين للرقابة المسبقة للهيئة بقدر ما يرمي إلى بسط رقابة دائمة ومتواصلة لمنظم القطاع على سوق خدمات الاتصالات بالتفصيل للحفاظ على توازنها العام ومنع كل أشكال المنافسة غير المشروعة التي من شأنها إدخال إضطرابات أو إخلالات عليها قد ينجر عنها إضرار بالمصالح الاقتصادية للمشغلين أو مسّ من حقوق المستهلكين .

وحيث تعتبر الهيئة أن ما فرضه المشهد الاتصالي الحالي من دمج للخدمات والشبكات الاتصالية والذي غيّر على إثره المزودون والمشغلون سياساتهم التجارية حتى تتلاءم وتلك التحولات، وأصبح مزودو خدمات الانترنات يعمدون إلى تقديم عروض تجارية في شكل باقات ذات تركيبة متعددة الأصناف (انترنات + هاتف قار + هاتف جوال)، لا يجب أن يعرقل ممارسة الهيئة لوظيفتها التنظيمية المتمثلة في الرقابة المسبقة لسوق خدمات الاتصالات بالتفصيل وفرض مقتضيات المنافسة المشروعة فيها.

وحيث أن غياب نص قانوني صريح يفرض على مزودي خدمات الانترنات عرض مشاريع الخدمات التي يعتزمون ترويجها مسبقا على الهيئة الوطنية للاتصالات على غرار ماهو معمول به بالنسبة للمشغلين، لا يجب أن يوظف كثغرة من طرف هؤلاء المزودين لتمرير عروض تجارية دون موافقة الهيئة طالما تضمنت تلك العروض خدمات اتصالية تخضع لرقابتها، كما لا يجب أن يستغل ذلك من طرف المشغلين لتسريب عروض اتصالية عن طريق شركائهم من مزودي خدمات الانترنات دون احترام الضوابط القانونية التي وضعها المشرع لتنظيم خدمات الاتصالات بالنفصيل.

وحيث ثبت أن الهيئة لم تتلقى مشروع العرض التجاري موضوع النزاع وفق ما نصت عليه أحكام الامر عدد 3026 المشار إليه أعلاه لا من طرف ' ولا من طرف .

وحيث يتحصحص من كل ما سبق الالماع بذكره أن مخالفة المدعى عليهما للصيغ القانونية المنظمة للعروض التجارية بمناسبة تسويقهما العرض الاشهاري ADSL Tunet Promo تجعل مطلب ' الرامي إلى إيقاف ترويج هذا العرض، في انتظار البت في أصل النزاع، مبنيا على معطيات قانونية وواقعية صحيحة واتجه الاستجابة له .

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات ، نأذن نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بإيقاف ترويج العرض التجاري « Promo ADSL Tunet » إلى حد تاريخ البت في أصل النزاع موضوع القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 44.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي